



الحرف 29

ذعار الرشيدى

«الداخلية» تطبق قانوناً لم يولد بعد

عندما يبدأ المنتفدون بتطبيق قانون نشر إلكتروني خاص بهم، وهو قانون لا يزال في أدرج الحكومة قيد الدرس، ويقومون بلي أعناق أدوات السلطة التنفيذية وتسخير أبايديها لهم، فهنا يمكن أن نقول على الديرة السلام. عندما يسجن ومدة 3 أيام صاحب موقع بل ويغلق موقعه بتهمة سب وقذف يمكن حتى لطالب حقوق سنة أولى أن يقول لكم أن القضية لغت لفا وعجبت ليسجن مواطن بلا ذنب سوى أنه صاحب موقع إلكتروني اجتماعي نشر فيه تعليقات مشاركين وقصاصات لمقالات زملاء قالوا ما قالوه حول قضية أثرت قبل نحو شهر «وبالمناسبة ليست قضية سياسية ولا علاقة لها بالسياسة لا من قريب ولا من بعيد»، وبدلاً من أن تقوم جهات التحقيق باستدعاء زملاء الكتاب استدعت صاحب الموقع الذي أعاد نشر قصاصات مقالاتهم، بل واستصدرت جهات التحقيق أمراً غريباً بحجب الموقع وسجنه 3 أيام عن أمر المحقق.

صاحب الموقع سجن ثلاثة أيام يا وزير الداخلية وحجب موقعه الاجتماعي، وبناء على ما حدث لصاحب الموقع يا معالي وزير الداخلية الموقر فمعناه أن أي شخص يعرف له ضابط مباحث ومحققين يستطيع سجن أي مدون أو صاحب أي موقع اجتماعي.

يا معالي الوزير الولايات المتحدة الأميركية ودفاعاً عن حرية الرأي والتعبير أقامت الدنيا ولم تقعدا عندما قرر الأخوة في الحكومة الأردنية تطبيق قانون اسمه قانون النشر الإلكتروني، وتوقف الأخوة في الأردن عن المضي قدماً بقانونهم الذي رأى كثير من الكتاب الأردنيين أنه وسبيلة لخنق الحرية، ونحن «سكيتي» ومن تحت طاولة القانون استحدثنا قانون نشر الإلكتروني خاص بنتاج سجن مدون أو صاحب موقع.

البلد محكوم يا معالي الوزير، ولا أعتقد أن هناك قانون طوارئ في البلد يسمح بسجن أي شخص دون سند من مواد قانون حقيقية، ولا أعتقد أن تهمة السب والقذف التي اتهم بها صاحب الموقع وهي التي لم تثبت تدخل ضمن جرائم النشر الإلكتروني، وإلا فلماذا لم تحقق فيها إدارة جرائم النشر الإلكترونية؟، ليست لدينا إدارة بهذا الاسم؟، أم أنه يمكن سجن صاحب موقع بتهمة لا تستحق حتى التوقيف ولو لساعتين بعد انتهاء التحقيق معه؟.

يا معالي الوزير موقع التواصل الاجتماعي «الفيس بوك» لم تستطيعوا أن تحذوه أو تحذوا من تأثيره ولا أي موقع آخر، حتى خدمات البلاك بيري «حقيمت» من أجل السيطرة عليها ولم تستطيعوا، وموقع البوتوب به من المقاطع ما يس الجميع، ولكن لا أحد، أقول لا أحد يمكنه أن يوقف مد الحرية القادم من رحم الإنترنت، وأنتم «تشتطرت» على مواطن يمتلك موقعاً كويتياً للتواصل الاجتماعي بتهمة أدنى من أن تقلب الداخلية.

ما حصل لصاحب الموقع من تحقيق وتعطيل وسجن له وحجب لموقعه، وصمة عار على جبين الحرية. صعدوا للرجل حقة وليخرج منكم من يعتذر عن سجنه لمدة ثلاثة أيام، وإن كان قد قذح أو ذم بشخصية فعليكم بالقانون الذي بين أيديكم لا أن تهدوه: «احمد ربك إنها 3 أيام لدينا صلاحية لسجنتك 21 يوماً»، كل هذا وقضيتك لم تذهب إلى النيابة، وكانت لا تزال في عهدة وزارة الداخلية يا معالي الوزير ولولا تدخل مرشح سابق لأكمل صاحب الموقع الـ 21 يوماً.

أفهم الوساطة وأعرف القانون وأعلم تماماً أن ما من قانون يتيح لكم سجن مواطن بموجب تهمة سب وقذف علني لمدة 3 أيام بناء على ما نشر في موقعه الإلكتروني.

هذه القضية الوحيدة التي وقعت بين يدي والتي تجاوزت فيها الداخلية القانون وقامت بسجن صاحب موقع، ولا أعلم أن كانت وزارة الداخلية قد سجنّت مدونين آخرين أو لاحقتهم بناء على قضايا سب وقذف علني لم تثبت ولن تثبت.

أنصحكم قبل الرد بان تحاولوا أن تصلحوا الخطأ الذي تم وتعتذرون عنه، فلا بأس من الاعتذار، لأن ما حصل يعني أن حرية التعبير في الإنترنت أصبحت تحت رحمة من لا يفقه بالقانون.

ما حصل هو كسر لقانون حالي وتطبيق قانون لم يولد بعد، ولا أعتقد أن حكومة تحترم نفسها تقوم بكسر القانون وتطبيق قانون غير موجود أصلاً من أجل عيني شخص متنفذ.

Waha2waha@hotmail.com



فأغث عنها العين؟ وكم شركة مماثلة طرحت سموما في بطون الناس فاستدلت تلك الإدارة عليها ستار التمير؟ وكم مؤسسة تعدت على القانون فكافاتها تلك الإدارة بالصفح



الرأي

د.محمد الفزويني

اللحوم الفاسدة

والتستر؟ ثم ما مصلحة تلك الإدارة في ذلك كله، وهي الذراع القانونية في البلدية للحفاظ على صحة المجتمع ومصالح الدولة؟ ثم تسأل آخر وهو ماذا يريد وزير البلدية أن يقول في إجابته؟ فهل يواجه في مؤسسته إخطبوطاً يسمى الإدارة القانونية عصياً على تنفيذ القانون وأتباعه بحيث يمكن أن يتغاضى عن المخالفات؟ نعم أن الوزير شفاف جدا في تعامله وقوي في الحق، لكن عدم اتخاذ الإدارة القانونية ما ينبغي عليها اتخاذها وهي تحت سمعه وبصره دليل على أن لهذه الإدارة نهجا آخر غير نهج الوزير بل وقد تكون مسنودة بشكل غير اعتيادي من بعض المنتفذين أعداء القانون والعدالة بشكل يفوق قوة وصلاحيات الوزير ولا ما معنى أن تكمن قضية تحقيق في مخالفة صريحة واستهتار بالتعهدات التي تعطي شهورا في دهايز هذه الإدارة التي يبدو أنها مظلمة أمام القانون وباهرة النور أمام التجاوزات.

وهل أراد الوزير بإجابه الصريحة الشجاعة تلك أن يضع جميع فئات المجتمع أمام مسؤولياتها كي تضغط على هذه الإدارة لتحويل الشركة المخالفة الجانية للنيابة العامة وأضرارها من المؤسسات التي أعمى ضميرها الربح العاجل ولو بتسميم الأطفال وكبار السن وهل تلبى مؤسسات المجتمع المدني وأصحاب الأصوات العالية من أعضاء المجلسين وحتى مجلس الوزراء لفئة وزير البلدية؟

mw514@hotmail.com

رد وزير الدولة للشؤون البلدية على سؤال برلماني قدمه أحد النواب حول تسرب بل انتقال شحنة اللحوم الفاسدة من مخازن تاجرها إلى بطون المستهلكين عيانا جهارا، وهذا الرد المنشور

بالصحافة يثير الكثير من علامات الاستفهام والأسى خاصة حول عمل الإدارة القانونية بالبلدية تلك الإدارة التي نالها نصيب وافر من هجوم أعضاء المجلس البلدي، هذه الإدارة التي قيل إنها تسببت في خسارة الكثير من القضايا وضياح حقوق الدولة وبالتالي كلفت الخزينة العامة دفع تعويضات بالملايين.

والغريب ان هناك الكثير من الأحداث التي جرت في هذه الإدارة لكنها لم تهز فيها شعرة واحدة، فمن الاستنكار الحاد في المجلس البلدي للإدارة إلى مسألة فقدان بعض الملفات ثم العمل التخريبي الذي حصل فيها أوائل هذه السنة والذي لم تعتمد الإدارة إلى تحويله للنيابة العامة، فما الذي يجري في هذه الإدارة بالضبط؟ ولماذا تتساهل أو تتجاهل القيام بالإجراءات الضرورية لحفظ حقوقها وحقوق الدولة وسلامة المواطنين والا فهل يعقل أن يأخذ التحقيق في إغراق السوق بـ 67 طن لحوم فاسدة سبعة من الشهور بأيامها ولياليها دون أن ينتهي؟ لو كانت المخالفة صدرت من بقالة لمواطن بسيط الحال او محل بنشر لوافد يستترزق من ورائها لكشرت هذه الإدارة عن أنيابها وغرست مخالفيها في رقبه أصحاب تلك المحلات بدعوى المحافظة على الصحة العامة وتطبيق القانون، فما بال ذلك القانون لا يبصر مخالفات شركة اللحوم الفاسدة المتكررة كما أوضحها الوزير، وبودنا معرفة هل لتلك الشركة يد طولى في هذه الإدارة التي استكانت لمخالفاتها

رياح التفتائل

م.ضاري محسن المطيري



صراع في رمضان

شهر رمضان اشتد فيه الصراع، صراع بين دعاة الصلاح وشياطين الإنس، فمرة الجن قد تكفل الله بهم فتاب عنهم أذنابهم من الإنس وما أكثرهم هذه الأيام، فكلما الفريقين بذل الجهد والمستطاع في سبيل حصص ضحايا أكثر من الفريق المقابل، فذاك وقف على باب الجنة ينادي، وذاك وقف على باب النار ينادي. فالفرق الأول وهم الدعاة إلى الله تعالى، يتمثل في ضحاياهم قول المصطفى ﷺ «عجب الله من قوم يدخلون الجنة بالسلاسل»، فالدعاة عبر محاضراتهم الإسلامية ومواعظهم الإيمانية المكثفة في القنوات الإسلامية وغيرها كانوا يسترضون الناس حتى يشغلوا أوقاتهم بالخبر من قراءة القرآن والقيام والصدقة، فالشيخ مشاري الخراز ودروسه الإيمانية المشوقة، يا الله، وإطلاقات الشيخ طلال فاخر، وبرنامج «البيئات» على قناة المجد لنخبة مبصر المغسرين، والحلة المتميزة عموما التي خرجت بها قنوات المعالي والدليل وصفا ووصال وبداية.

أما وزارة الأوقاف فما قصرت في هذا الجانب إطلاقا، فالعاملون فيها كخليفة النحل التي لا تتوقف 25 فجلبت داعية واستضافت 41 قارنا من الخارج، إضافة إلى قرائنا المتقنين الذين تزخر بهم الكويت بحمد الله، كما خصصت 36 مسجدا لمشروع المعتكفات الرمضانية، إضافة إلى انتشار بروشورات مسابقات حفظ القرآن الكريم المتنوعة، كل هذه الأمور والله تخلق صدر قلب المسلم في هذا الشهر الفضيل.

وأما الفريق الثاني وهم سراق رمضان، فيتمثل في ضحاياهم قول الله تعالى على لسان إبليس الرجيم (أحنتكن ذريته إلا قليلا)، فلا تكاد تتشاهد مسلسلا اجتماعيا أو مسلسلا كروتونيا إلا وتكون شخصية الملحق الأهيل والأهوج حاضرة، وليت الأمر اقتصر على الاستهزاء بشعيرة اللحية والسنة النبوية، بل تعدى الأمر عبر انتشار المسلسلات الإيرانية التي غزت الفضائيات العربية والخليجية التي جسدت شخصيات الأنياب عليهم السلام، كعيسى ويوسف ويعقوب، ومريم البتول، إضافة إلى الصحابة الكرام كآبي بكر وعمر وخالد بن الوليد، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وأما المسلسلات الخليجية التجارية والمكسرة، فتميزت في هذا الشهر الكريم بالدعوة الصريحة للعلاقات المحرمة، وإعطاء صورة مغلوطة عن مجتمعاتنا المحافظة، وتصوير أن الخبائات الزوجية مستشرية بشدة، وأما الفوازير فاستلقتها لا تزيد المتعلم والمتقف ولا تفيد الجاهل والأمي، فيما أن تكون أسئلة تعجيزية غير نافعة، وإما أن تكون محصورة في الفن العفن، فليس فيها مردود معرفي ولا معلومة جديدة، فهي برامج لاكل أموال الناس وسرقة أوقاتهم.

وفي الختام: من أي ضحايا الفريقين أنت؟ الإجابة عندك، قال تعالى (بل الإنسان على نفسه بصيرة ولو ألقى معاذيره).

dhar0395@hotmail.com



الإشارة

عبد الوهاب عبد اللطيف السنان

كويتي وأفتخر

المشروع الشبابي «كويتي وأفتخر» يدل على إيجابية شبابنا وسعيهم إلى التعاون ومساعدة بعضهم البعض، وهم على قدر كبير من المسؤولية لتبنيهم فكرة مشروع كويتي وأفتخر الرائدة التي تسعى إلى تنمية القدرات الشبابية وخلق أجواء من المنافسة بينهم أولا وبين السوق ثانيا، وذلك عبر فتح المجال أمامهم لعرض أفكارهم ومشاريعهم الصغيرة وكذلك تقديم النصيحة والمشورة لهم، كما يقوم أصحاب هذا المشروع بالدعاية عبر مجلات شهرية توزع مجاناً باسم هذا المشروع، وعند دخولي على موقع «كويتي وأفتخر» وجدت أنهم أصبحوا وسيطاً للتوظيف بين الشباب والشركات إلى موقع «كويتي وأفتخر» عبر الإنترنت وهم يقومون بإرسالها إلى هذه المؤسسات دون مقابل، كل هذا أثبت أنهم على قدر عال من المسؤولية وذلك لأن مثل هذه المشاريع والبرامج عادة ما تكون منسوبة للحكومات أو الشركات العملاقة لكي تصب ضمن مساهماتها في التنمية الاجتماعية.

وأصحاب هذا المشروع بدأوا من فكرة بناءة إلى أن وصلوا إلى ما حققوه الآن، ولأنهم عززوا فكرتهم الرائدة بعمل دراسات تضمن نجاحها نالوا رعاية العديد من الشركات الخاصة لإنجاز مشروعاتهم، ويدل هذا المشروع على أن قياداتنا في الكويت تسعى إلى دعم الشباب الكويتي وتذليل الصعاب أمامه فنرى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد يرعى هذا المشروع، ويحضر حفل الافتتاح ليرى إنجاز أبنائه ويفخر بهم، كما أنهم نالوا شرف مقابلة وتكريم صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وولي عهده الأمين الشيخ نواف الأحمد، وهو أكبر تكريم ممكن أن يحصل عليه الشباب الكويتي.

فلهؤلاء الشباب كل الشكر على ما قاموا بإنجازه ونتمنى لهم التوفيق المستمر.

A.alenan@windowslive.com

بعد بولاية يوتا. ومع نهاية الحرب الأهلية تم حرق كنائس الأميركيين وفي 1882 صدر قانون يمنع أبناء المهاجرين الصينيين من الحصول على الجنسية أو التصويت، وفي العام التالي صدر قرار حكومي يعنبر ديانة الأميركيين الأصليين مهينة للرب وعليه يسجن من يؤدي شعائرها لمدة قد تصل إلى 30 عاما. وفي عام 1915 انتشرت جماعة الكوكلس كلان على مستوى فيدرالي حيث انضم ما يقرب من 4 ملايين عضو للجماعة التي تهدف للتخلص من اليهود والكاثوليكين والأميركيين من أصل أفريقي، وخلال الحرب العالمية الثانية تم حجز ما يقرب من 120 ألف أميركي من أصل ياباني في مناطق خاصة. ولعل آخر العنصرية الأميركية الواضحة كانت ضد الأميركيين من أصل أفريقي من خلال منعهم من التصويت ثم فرض «الفصل» بينهم وبين باقي الأميركيين في المدارس والمطاعم وحتى وسائل النقل العامة.



إشراق

سلطان شفاقة العنزي

مسجد نيويورك والعنصرية الجديدة

والآن وبكل أسف نجد توجهها خطيرا من قبل بعض المسؤولين الجمهوريين وبعض الناشطين سياسيا في أميركا لخلق عنصرية جديدة ضد المسلمين، ولعل «مسجد نيويورك» هو الحد الفاصل، فإذا تم منع المسلمين من بناء هذا المسجد فقد تكون هذه البداية لأمر أخطر، وكلنا أمل في المسؤولين الديموقراطيين وعلى رأسهم الرئيس أوباما الذين يحاولون وأد هذه العنصرية الجديدة، ولعل الانتخابات القادمة في نوفمبر لاختيار ممثلين جدد في مجلس الشيوخ سيكون لها التأثير الكبير في مستقبل المسلمين في أميركا وهو ما سنتطرق له في المقالات القادمة بإذن الله.

salanz@gmail.com

يواجه المسلمون الولايات المتحدة الأميركية تحديا جديدا يتمثل في انتشار عنصرية جديدة ضدهم هناك، ولا يتعلق الأمر فقط بـ «مسجد نيويورك» كما هو شائع لدى البعض، بل إن عدوى كراهية المسلمين باتت تنتشر في أميركا بشكل مخيف، ففي الأشهر الماضية فقط تم حرق معدات بناء مسجد في ولاية تينيسي، وفي منطقة كوينز دخل شخص أحد المساجد أثناء صلاة التراويح صارخا بشنائم ضد الإسلام ثم قام بالتبول في المسجد، وفي نيويورك قام مواطن أميركي بطعن سائق تاكسي مسلم بعد أن سأل: كيف حالك في شهر رمضان؟ للتأكد من أنه مسلم، وفي الولايات المختلفة يتم تعليق رسائل عنصرية على أبواب بعض المساجد ويتم عمل مظاهرات ضد بناء مراكز إسلامية جديدة، ولا ننسى الدعوة إلى حرق القرآن من قبل كنيسة. كل ما سبق يجعلنا نلاحظ أن العنصرية الجديدة في أميركا هي عنصرية ضد الإسلام.

ومن يظن أن العنصرية أمر لا يحدث في أميركا فهو مخطئ، فالولايات المتحدة بنيت على جثث الأميركيين الأصليين (المعروفين باليهود الحمر)، ثم انتقلت الكراهية ضد اليهود في القرن السابع عشر مع بداية الهجرة إلى أميركا، ثم تركزت الكراهية لفترة طويلة ضد المسيحيين من أصل كاثوليكي، فولاية جورجيا حاولت منعهم من السكن في القرن الثامن عشر، وحتى العام 1960 لم يستطع مسيحي كاثوليكي من الوصول لرئاسة أميركا إلا بفوز جون كينيدي رغم ما واجه من انتقادات قاسية بسبب دينه. وفي عام 1844 قتل مؤسس ديانة المورمين المسيحية، مما ألزم أتباعه الهجرة إلى منطقة معزولة عرفت فيما